



التقرير السنوي 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



 alsalamholding

 @salamholding

المرقاب • شارع السور • برج جاسم العصفور
تلفون : + 965 2 2960777

www.alsalamholding.com



صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



صاحب السمو
الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء



المحتويات

| | |
|----------------------------------|-------|
| أعضاء مجلس الإدارة | 08 |
| كلمة رئيس مجلس الإدارة | 10-11 |
| تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة 2015 | 12-14 |
| تقرير هيئة الرقابة الشرعية | 15 |
| تقرير مراقبي الحسابات المستقلين | 16-17 |

أعضاء مجلس الإدارة



مشاري أحمد الماجد
رئيس مجلس الإدارة



فلاح فهد الهاجري
نائب رئيس مجلس الإدارة



أ.د. زهير عمر إيراني
عضو مجلس الإدارة



حسن درويش الشمالي
عضو مجلس الإدارة



الشيخ / صباح سلمان الصباح
عضو مجلس الإدارة



كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حضرات السادة المساهمين

أتوجه لكم في البداية بالشكر الجزيل، وذلك بالأصالة عن نفسي و بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية لشركة مجموعة السلام القابضة، كما يسعدني أن نجتمع اليوم سوياً لنناقش أهم المستجدات التي طرأت على الساحة الاقتصادية في العالم و في المنطقة، و أن نستعرض أداء شركتكم و بياناتها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

سجلت أسعار النفط تراجعاً ملحوظاً عام 2015، انعكاساً للتوقعات باستمرار أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في زيادة الإنتاج وسط استمرار إنتاج النفط العالمي على نحو يفوق معدلات الاستهلاك، و تشير أسواق العقود المستقبلية حالياً إلى حدوث زيادات طفيفة في الأسعار في 2016 و 2017، و كذلك هبطت أسعار السلع الأولية الأخرى، و خاصة المعادن.

و أشار تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي سيحقق نمواً بنسبة 3.4% في عام 2016، انسجاماً مع معدلات النمو التي تم تحقيقها في الأعوام السابقة، حيث بلغ متوسط نمو الناتج الإجمالي للاقتصاد العالمي 3.3% على أساس سنوي بين عامي 2012 و 2015، و من المتوقع أن يسجل نمواً طفيفاً عام 2016، كما و يتوقع أن تبقى الولايات المتحدة متصدرة لنمو الاقتصادات المتقدمة، و أن تواصل كل من كندا و المملكة المتحدة تحقيق معدلات نمو قوية، و أن تظهر منطقة اليورو نمواً متسقاً و لكن بشكل بطيء و حذر بعض الشيء، و يتوقع أن تسجل اليابان نمواً طفيفاً عام 2016 إلا أنه سيكون الأضعف بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، فيما يتوقع أن يتراجع نمو الاقتصادات الناشئة مقارنة بأدائها في السنوات السابقة، حيث بلغ متوسط النمو في تلك الأسواق بين عامي 2010 و 2015 ما يقارب 5.4% و من المتوقع أن ينخفض إلى 4.3% عام 2016، و قد تتأثر الأسواق الناشئة بشكل أكبر استناداً لتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني.

أما فيما يتعلق بأداء البورصات العالمية، فقد اتسم عام 2015 بالتقلب الحاد في الأسواق بسبب عدد من العوامل المحركة أبرزها المخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، إضافة إلى ذلك، سجلت الأسواق في الربع الثالث من عام 2015 أسوأ أداء ربع سنوي لها منذ عام 2011، حيث خسرت الأسواق العالمية ما يعادل 11 تريليون دولار أمريكي من قيمتها السوقية بسبب استمرار الاتجاه الهابط في الأسواق نتيجة لانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية، و تخفيض قيمة العملة الصينية خلال شهر أغسطس، و توقعات ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية.

و شهدت مؤشرات أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي تراجعاً حاداً كانعكاس طبيعي للأداء السلبي للبورصات العالمية، و كان التراجع الأكبر من نصيب السوق السعودي لانخفاضه بنسبة 17.1% تلاه مؤشر سوق دبي بانخفاض بلغ نسبة 16.5%، في حين سجل مؤشر سوق أبو ظبي أقل نسبة انخفاض 4.9%، إضافة إلى ذلك فرض تراجع أسعار النفط ضغوطاً متزايدة على الأسواق و خاصة السوق السعودي الذي تكبد أكبر الخسائر نظراً لكون المملكة العربية السعودية المنتج الأكبر للنفط في العالم.

و تراجعت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2015 تماشياً مع الاتجاه السائد في بقية أسواق الأسهم الخليجية، بسبب انخفاض معنويات المستثمرين إضافة إلى التراجع الحاد الذي سجله نشاط التداول، حيث انخفض المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 13% مسجلاً تراجعاً أقل بدرجة طفيفة من معظم مؤشرات الأسواق الأخرى في المنطقة، و في نفس الوقت انخفض المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية بمعدل أكثر حدة بلغ نسبة 14.1%، في حين انخفض مؤشر "كويت 15" للأسهم ذات الرسملة الكبيرة بنسبة أعلى بلغت 15%، و يمر سوق الكويت للأوراق المالية حالياً بتغيرات هيكلية حيث تم إلغاء إدراج بعض الأسهم غير النشطة خلال العام.

و فيما يتعلق بأداء قطاعات السوق تراجعت جميع المؤشرات باستثناء مؤشر قطاع التأمين، حيث سجل قطاع النفط و الغاز أكبر نسبة تراجع سنوي له بانخفاضه بنسبة 32.7% بسبب تراجع العوامل الأساسية المحيطة بسوق النفط و الغاز، في حين سجل مؤشر قطاع الخدمات المالية ثاني أعلى نسبة تراجع بلغت 24.6% تلاه مؤشري قطاع الاتصالات و قطاع السلع الاستهلاكية اللذان تراجعا بنسبة 22.7 و 18.2% على التوالي.

نأتي الآن لنستعرض الوضع المالي للشركة في عام 2015، حققت موجودات الشركة نمواً بنسبة 2% تقريباً عن العام الماضي، فلقد بلغ مجموع الموجودات 39,309,854 د.ك. في عام 2015 بعد أن كانت 38,586,656 د.ك. حيث شهد رصيد الاستثمارات بالقيمة العادلة زيادة بنسبة 6% حيث بلغت قيمتها 7,428,545 د.ك. في عام 2015 في حين كان 7,011,591 د.ك. في عام 2014، كما زادت الذمم المدينة في عام 2015 حيث بلغت 5,930,252 د.ك. منها مبلغ 1,881,067 د.ك. كدفعات مقدمة لشراء استثمارات، و كذلك فقد حققت الموجودات الثابتة نمواً بنسبة 37% تقريباً نتيجة اقتناء المجموعة لممتلكات و معدات جديدة حيث بلغ رصيدها 1,905,739 د.ك. في عام 2015.

و في المقابل فقد سجل رصيد استثمارات متاحة للبيع انخفاضاً ملحوظاً، حيث بلغ رصيد الاستثمارات المتاحة للبيع 2,237,767 د.ك. في عام 2015 بعد أن كان 4,283,291 د.ك. في عام 2014، و ذلك نتيجة انخفاض في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات، و يتحمل التراجع الحاد الذي شهده أداء الأسواق المالية مؤخراً جزءاً من التغير في القيمة، و كذلك تراجع رصيد استثمارات في شركات زميلة ليبلغ 17,240,519 د.ك. بعد أن كان 17,733,800 د.ك. في عام 2014، و كذلك فقد تراجع رصيد موجودات غير ملموسة بقيمة 802,816 د.ك. نتيجة استبعاد حصة في شركة تابعة.

و نجحت الشركة في عام 2015 بتخفيض قيمة إجمالي التزاماتها بنسبة 8% تقريباً حيث بلغ مجموع المطلوبات 2,445,599 د.ك. في عام 2015 بعد أن كان 2,652,011 د.ك. في عام 2014.

أما بالنسبة لحقوق المساهمين، فقد سجل رأس المال زيادة بقيمة 1,284,000 د.ك. نتيجة توزيع أسهم منحة عن عام 2014، و بذلك فقد بلغ رأس مال الشركة 26,964,000 د.ك.، فيما حافظت حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم على مستوياتها تقريباً مقارنة بعام 2014.

أما عن نتائج الأعمال الممكن استقراؤها من خلال بيان الدخل لسنة 2015، فتتمثل أهم الإيرادات التي حققتها الشركة بمبلغ قدره 727,442 د.ك. عن صافي إيرادات العقود، و سجلت كذلك ربحاً بقيمة 62,478 د.ك. عن مخصصات انتفت الحاجة إليها، و على الرغم من تحقيق أرباح من بيع استثمارات بقيمة 530,096 د.ك.، إلا أن الخسائر التي تكبدتها الأسواق المالية خلال الربع الأخير من عام 2015 قد

غطت على الأرباح التي حققتها معظم الشركات طوال العام، و انعكس ذلك على الشركة أيضاً فسجلت صافي خسائر استثمارات بقيمة 462,998 د.ك. نتيجة انخفاض في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات، و كذلك فقد بلغت حصة المجموعة في نتائج أعمال شركات زميلة خسائر بقيمة 1,096,649 د.ك.

و بلغت المصروفات العمومية و الإدارية لعام 2015 ما قيمته 525,392 د.ك. مقابل 407,715 د.ك. في عام 2014.

و بذلك تكون الشركة قد سجلت صافي خسارة بقيمة 1,292,142 د.ك. في عام 2015 مقارنة بأرباح قدرها 1,964,652 د.ك. في عام 2014.

و من الجدير بالذكر، أن الشركة لن تقوم بتوزيع أرباح نقدية و لا أسهم منحة عن عام 2015، بالإضافة إلى أنها لن تقوم بصرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة و أنهم لم يتمتعوا بأية مزايا خلال العام.

أخيراً و ليس آخراً، أتقدم لكم بخالص الامتنان على الثقة التي أوليتمونا إياها، كما و أتقدم بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة و الجهاز الإداري للشركة، و السادة أعضاء الهيئة الشرعية و مدققي الحسابات على مهنتهم العالية و مشورتهم القيمة، و نعاهدكم أن نبذل قصارى جهودنا في سبيل النهوض بمستقبل الشركة و تحقيق ما يطمح إليه الإخوة المساهمون.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

مشاري أحمد الماجد

رئيس مجلس الإدارة

و نجحت الشركة في عام 2015 بتخفيض قيمة إجمالي التزاماتها بنسبة 8% تقريباً حيث بلغ مجموع المطلوبات 2,445,599 د.ك. في عام 2015 بعد أن كان 2,652,011 د.ك. في عام 2014.

و يبين الشكل التالي مقارنة بين حجم كل من الموجودات و المطلوبات بين عامي 2014 و 2015:



و يلاحظ من خلال الشكل السابق ارتفاع قيمة الموجودات و انخفاض قيمة المطلوبات في عام 2015 مقارنة بعام 2014، كما و يمكن ملاحظة الحجم الهائل للأصول التي تمتلكها الشركة قياساً بإجمالي التزاماتها، حيث أن مجموع موجودات الشركة يفوق مجموع مطلوباتها بمقدار 16 مرة.

أما بالنسبة لحقوق المساهمين، فقد سجل رأس المال زيادة بقيمة 1,284,000 د.ك. نتيجة توزيع أسهم منحة عن عام 2014، و بذلك فقد بلغ رأس مال الشركة 26,964,000 د.ك.، فيما حافظت حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم على مستوياتها تقريباً مقارنة بعام 2014.

و يبين الشكل التالي هيكل التمويل للشركة في عامي 2014 و 2015:



تقرير الإدارة حول أنشطة مجموعة السلام القابضة 2015

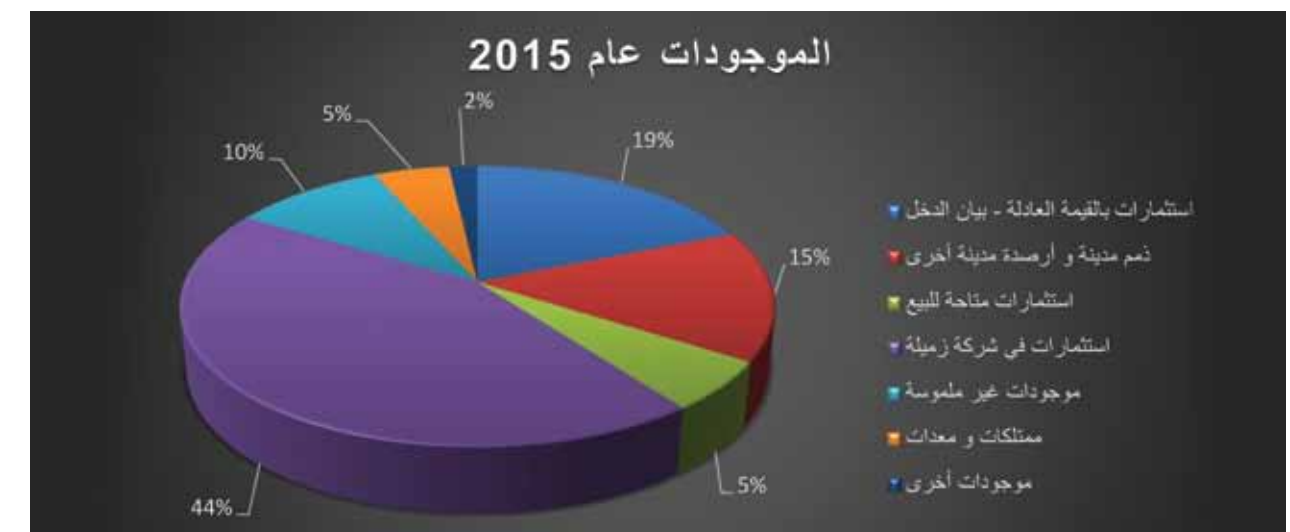
فيما يلي تحليل للمركز المالي كما في 2015/12/31 بحسب أداء الشركة على مدى العام المالي 2015 بالمقارنة مع العام 2014، يستند محتوى التحليل على البيانات المالية المدققة للسنتين الماليتين 2014 و 2015.

المركز المالي:

حققت موجودات الشركة نمواً بنسبة 2% تقريباً عن العام الماضي، فلقد بلغ مجموع الموجودات 39,309,854 د.ك. في عام 2015 بعد أن كانت 38,586,656 د.ك.، شهد رصيد الاستثمارات بالقيمة العادلة زيادة بنسبة 6% حيث بلغت قيمتها 7,428,545 د.ك. في عام 2015 في حين كان 7,011,591 د.ك. في عام 2014، كما زادت الذمم المدينة في عام 2015 حيث بلغت 5,930,252 د.ك.، منها مبلغ 1,881,067 د.ك. كدفوعات مقدمة لشراء استثمارات، و كذلك فقد حققت الموجودات الثابتة نمواً بنسبة 37% تقريباً نتيجة اقتناء المجموعة لممتلكات و معدات جديدة حيث بلغ رصيدها 1,905,739 د.ك. في عام 2015.

و في المقابل فقد سجل رصيد استثمارات متاحة للبيع انخفاضاً ملحوظاً، حيث بلغ رصيد الاستثمارات المتاحة للبيع 2,237,767 د.ك. في عام 2015 بعد أن كان 4,283,291 د.ك. في عام 2014، و ذلك نتيجة انخفاض في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات، و يتحمل التراجع الحاد الذي شهده أداء الأسواق المالية مؤخراً جزءاً من التغير في القيمة، و كذلك تراجع رصيد استثمارات في شركات زميلة ليبلغ 17,240,519 د.ك. بعد أن كان 17,733,800 د.ك. في عام 2014، و كذلك فقد تراجع رصيد موجودات غير ملموسة بقيمة 802,816 د.ك. نتيجة استبعاد حصة في شركة تابعة.

و فيما يلي يبين الشكل توزيع موجودات الشركة في عام 2015:





تقرير هيئة الرقابة الشرعية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / المساهمين المحترمين
شركة مجموعة السلام القابضة
شركة مساهمة كويتية (عامّة)
الكويت - دولة الكويت

تقرير حول الالتزام الشرعي

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها شركة مجموعة السلام القابضة (الشركة) وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة) خلال السنة المنتهية في 2015/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة المعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات الجامع الفقهية المعتمدة من قبلنا.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا على إدارة الشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا بناءً على تدقيقنا لها. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية لعمليات التأكيد الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي، وتتطلب هذه المعايير أن نمثل المتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا.

الرأي

- 1 - قامت المجموعة بدفع فوائد بلغت /31 368/ دينار كويتي نتيجة قيام بعض شركاتها التابعة بتجديد خطابات ضمان وانكشاف حسابها في أحد البنوك التقليدية، ولا يؤثر هذا على مشروعية الإيرادات.
- 2 - برأينا، إنه باستثناء آثار ما ورد في الفقرة السابقة فإن إن العقود والمعاملات التي أبرمتها شركة مجموعة السلام القابضة وشركاتها التابعة (المجموعة) خلال السنة المنتهية في 2015/12/31 تم تنفيذها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبلنا.

الزكاة

تم حساب زكاة الشركة وفقاً للأسس المعتمدة من قبلنا وبإشرافنا، وقد بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين (المستثمرين) عن السنة المنتهية في 2015/12/31 مبلغ /914 375/ دينار كويتي، وبلغ نصيب السهم الواحد /0.00055/ دينار كويتي، علماً بأن مسؤولية إخراج الزكاة الخاصة بالمساهمين تقع عليهم.

أما المتاجر فمعادلة حساب الزكاة الخاصة به:

عدد الأسهم المملوكة × سعر السوق للسهم في تاريخ الزكاة × (2.5% للسنة الهجرية / 2.577% للسنة الميلادية).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبد الباري مشعل
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ محمد فؤاد البدر
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ وقيان عثمان الوقيان
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الرأي

برأينا، أن البيانات المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي المادية المركز المالي لشركة مجموعة السلام القابضة - شركة مساهمة كويتية (عامّة) وشركاتها التابعة - كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائها المالي وتدقيقها النقدي للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

فقرة توضيحية

بدون التحفظ في تقريرنا نشير إلى إيضاح (4) حول البيانات المالية بخصوص النزاع القضائي القائم مع أحد المساهمين في إحدى الشركات التابعة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك أن الشركة الأم تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأن البيانات المالية المجمعة والمعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية (إيضاح 3/1) وقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وعقد تأسيس الشركة الأم ونظامها الأساسي. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية أو عقد تأسيس الشركة الأم ونظامها الأساسي على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي المجمع.



عادل محمد الصانع

مراقب حسابات مرخص فئة (أ) رقم 86
المحاسب الكويتي لتدقيق الحسابات
- اتش ال بي



عبد الحسين محمد الرشيد

مراقب حسابات مرخص فئة (أ) رقم 67
Rödl الشرق الأوسط
برقان - محاسبون عالميون

24 مارس 2016

دولة الكويت



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة/المساهمين المحترمين
شركة مجموعة السلام القابضة
شركة مساهمة كويتية (عامّة)
وشركاتها التابعة
الكويت

التقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة مجموعة السلام القابضة - شركة مساهمة كويتية (عامّة) - (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (يشير إليهم «بالمجموعة») - والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015 وكذلك بيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسئولية إدارة الشركة الأم عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة لا تحتوي على أخطاء مادية.

إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقب الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك المخاطر فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية المجمعة وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة الأم. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا على البيانات المالية المجمعة.